

كلمة أقيمت من قبل هناء أدور / سكرتيرة جمعية الأمل العراقية ، باسم منظمات المجتمع المدني في الحفل الذي أقامته وزارة حقوق الإنسان في بغداد في 9 كانون الأول 2007 ، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، وحضره السيد رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه السيد برهم صالح ، والسيدة وجدان سالم – وزيرة حقوق الإنسان ، وعدد من أعضاء مجلس النواب وممثلي الوزارات ، إضافة الى السيد ديمستورا رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق – يونامي وكذلك عدد من سفراء الدول .

السيد رئيس الوزراء المحترم

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء مجلس النواب المحترمون

السيد رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق - يونامي

الحضور الأفاضل

أن نحتفي باليوم العالمي لحقوق الإنسان ، على المستوى الرسمي وغير الرسمي ، هو مؤشر له دلالاته في التعبير عن إرادة العراقيين وطموحهم المشروع نحو ترسيخ نظام حكم يعترف بكرامة الإنسان ويضمن حقوق المواطن والحريات العامة ، التي طالما انتهكت من قبل الأنظمة المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية .

وإذا كان التعبير احتفالياً في مهرجانات ومؤتمرات ، إلا أنه في الوقت نفسه مسؤولية شرف وعمل تقع على عاتقنا جميعاً كأجهزة حكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، وخاصة في هذه الظروف العصيبة ، التي نجتاز فيها نفق الظلام والارهاب والتخلف نحو الحرية وتأسيس دولة القانون والعدالة والمساواة والديمقراطية .

أن أحدث باسم منظمات المجتمع المدني العراقية ، لا بد أن أشير باعتزاز إلى تجربتنا الفاعلة في الحياة العامة في البلد منذ بداية سقوط النظام الدكتاتوري ، ومشاركتنا في عملية التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة في أثناء الانتخابات والاستفتاء على الدستور ، من خلال حملات الرصد والضغط والمناصرة والتوعية وأجراء البحوث والدراسات وبناء القابليات والمهارات ، عبر برامج نشر ثقافة

الحوار والتعددية والتفاهم وحقوق الإنسان ، بما فيها حقوق المرأة والطفل ، والترويج لمفاهيم اللا عنف وحل النزاعات وبناء السلام والأمن الإنساني ، والتركيز على مبادئ وقيم المواطنة والكفاءة والنزاهة والوحدة الوطنية وسيادة القانون والعدالة الانتقالية والديمقراطية . لقد تمكنت منظمات المجتمع المدني ، بشكل عام ، بتشكيلاتها المتنوعة وبرامجها وأنشطتها، من تجاوز الحدود والحساسيات الطائفية والمناطقية والعصبيات العرقية والعشائرية والحزبية الضيقة ، وأثبتت أمكانياتها في التعبئة والتحشيد على المستوى الاجتماعي ، وكوسيط محرّك لنهضة وطنية ومدنية في العراق .

لقد سعينا ، ولا نزال ، للعمل مع السلطات الحكومية المختلفة، لإيجاد الآلية المناسبة لنشر وحماية حقوق الإنسان ، قائمة على أسس الشفافية وحق الوصول للمعلومات ، والشراكة في صياغة السياسة العامة للدولة وفي تنفيذها ومراقبتها وتقييمها ، وبما يضمن للمنظمات غير الحكومية حرية واستقلالية عملها كما أكد عليه نص الدستور ، وكفالة مساءلتها ومحاسبتها وفق القانون ، وتقديم أجهزة الدولة التسهيلات اللازمة لعمل المنظمات ودعمها مادياً وفق معايير معلنة . وفي هذه المناسبة نتمنى على الحكومة التشاور مع المنظمات غير الحكومية حول مسودة القانون الخاص بها ، والاسراع بتقديمه لمجلس النواب لمناقشته ، لما له من أهمية آنية في تحديد صيغة الشراكة وإيجاد الآلية الواضحة والصلاحيات غير القابلة للتأويل والاجتهاد في تسجيل المنظمات ومتابعة أنشطتها ومحاسبتها ، حيث تتعرض العديد من منظماتنا لضغوطات روتينية وشروط تعجيزية غير قانونية من قبل مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية وأجهزة رسمية أخرى . ويؤسفني أن أذكر هنا ان تجربة وزارتي الدولة لشؤون المجتمع المدني والمرأة ، خلال السنوات الماضية ، لم تثبت نجاحها في تعزيز العلاقة والشراكة مع المنظمات غير الحكومية ، كما لم تقدم برنامجاً ملموساً في دعم المنظمات غير الحكومية ، أو في تمكين النساء والارتقاء بدورهن في الحياة العامة .

لقد وضعنا على أنفسنا كمنظمات غير حكومية التزامات متعددة بخصوص نشر وحماية حقوق الإنسان ، آخذين بعين الاعتبار مصادقة العراق على العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان . اننا نسعى لتحقيق البعد الاستراتيجي للنهوض بحقوق الإنسان باعتبارها ليست فقط قضية آليات وقوانين ، بل هي أيضاً قضية تربية وترسيخ ثقافة تنعكس على

السلوكيات والممارسات والرؤى ، وتندمج في بنية الثقافات المختلفة في المجتمع كي تصبح جزءاً أصيلاً منها.

ومن هذا المنطلق تعمل منظماتنا في العديد من المجالات ، وأشير هنا إلى المحاور الرئيسية التي نعمل عليها :

- 1- أن ينص الدستور العراقي على اعتماد الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كمصدر من مصادر التشريع الوطني .
- 2- تعزيز مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون لجميع المواطنين بدون تمييز من خلال تشذيب الدستور من المواد أو الفقرات أو العبارات ذات الصبغة المذهبية من ديباجته ونصوصه، ومن بينها المادة (41) ، اجتناباً لتكريس الطائفية واستمرار الإرهاب والعنف الطائفي ، وغرس الكراهية والتباعد بين مكونات المجتمع العراقي على المدى القريب والبعيد .
- 3- أهمية عملية رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في بلدنا من قبل جميع الأطراف المحلية والدولية، وما يتعلق بحماية المعتقلين وضحايا التعذيب ، والمهجرين وضحايا الارهاب والعنف .
- 4- التربية في مجال حقوق الإنسان ضمن منظومة القطاع التعليمي ومعاييرها ، لا سيما المناهج الدراسية ، وتأهيل الكوادر العاملة في قطاع التعليم بحقوق الإنسان ، وتطوير الأنشطة المدرسية اللاصفية ، وغرس مفاهيم وقيم المواطنة والتعايش الاجتماعي والسلام ونبذ الطائفية والعنصرية بين أوساط الطلبة وفي المؤسسات التعليمية.
- 5- تأهيل مؤسسات الدولة ، وخاصة موظفي أجهزة انفاذ القانون على احترام حقوق الإنسان ، وأهميتها في تحسين أدائهم المهني .
- 6- حل المليشيات ودمج منتسبيها بالعمل المدني ، واصدار قوانين وآليات وطنية تخص أجهزة حماية الأمن والدفاع لا تقوم على أساس الانتماء الطائفي والعشائري والحزبي ، بل على أساس الولاء للوطن والدولة وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان .
- 7- خلق الأجواء لتمكين النساء وتكافؤ الفرص لهن ، وتوسيع مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في مختلف الصعد ، قياساً على نسبة التمثيل التي أقرها الدستور في مجلس النواب. وبهذا الصدد نؤكد على ضرورة تعيين عناصر نسائية في التعديل الوزاري المنتظر في وزارات سيادية وفق معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة .

8- التوعية بحقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان ، كمواطنة كاملة الأهلية والحقوق ، والعمل على تغيير العقلية السائدة بشأن نمطية دور المرأة ، بالتركيز على التعليم والتشريع والجانب الاقتصادي .

9- التصدي لممارسات الارهاب والعنف المسلط على النساء ، ولاسيما جرائم القتل والاختطاف والاعتصاب والاتجار بالنساء ، وما يسمى بجرائم الشرف ، وكذلك العمل على تقييد العادات والتقاليد العشائرية أو الفتاوي ، التي يحاول البعض تغطيتها بستر الدين والشرع ، المنافية للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وحرياته. ومن الأهمية إيجاد الحماية القانونية والمأوى والرعاية الصحية والاجتماعية للضحايا ، وتشديد الجزاء على مرتكبي هذه الجرائم .

وفي الختام ، نتمنى ان جهودنا المشتركة مع مؤسسات الدولة لتعزيز سيادة القانون والعدالة واحترام حقوق الإنسان واستكمال السيادة الوطنية ستؤتي ثمارها في العام المقبل ، وأن تشهد مسيرة بناء السلام والديمقراطية واعادة الاعمار والتنمية تقدماً ملحوظاً في عموم الوطن .

=====